منه فاذا كان يوم القيمة قام هو وحده صفا والملائكة كلهم صفا واحدا وقيل
الروح ملك اعظم من السموات والجبال ومن الملائكة وهو في السماء الرابعة
يسبح كل يوم اثني عشر الف تسبيحة يخلق من كل تسبيحة ملكا يجيء به يوم القيمة
خلق على صورة آدم وقيل الروح جند من جنود الله ليسوا من الملائكة ولا
من الناس انتهى وقال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله في تفسير قوله تعالى
ويسئلونك عن الروح قل الروح من امر ربي الآية فهي صريحة او كالصريحة
في ان الروح من علم الله تعالى لا نعلمه فالامساك عن تعريفها اولى ولذا قال
الشيخ تاج الدين بن السبكي في جمع الجوامع والروح لم يتكلم عليها محمد صلى
الله عليه وسلم فنمسك عنها انتهى فلم يكن عطف الروح على الملائكة من عطف
الجزء على الكل على هذا التقدير والحاصل ان السؤال على تقدير كون المراد بالروح
غير جبريل عليه السلام وان الجواب على تقدير جواز اعتبار خطابي في الايمان
والعمل متعارضان فتساقطان فبقي الاصل وهو ان الآية الكريمة اعني قوله تعالى
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات يقتضي بظاهرها ان العمل ليس هو نفس
الايمان ولا داخلا فيه لان الشيء لا يعطف على نفسه ولا الجزء على الكل فيجب
العمل بظاهرها ما لم يقم دليل دال على خلافه كذا ذكره قدوه كما مر في قوله ان الآية الكريمة
الخ وورد عطفي على قوله قدوه ايضا جعل الايمان شرطا لصحة الاعمال فانما
جعل الايمان شرطا لصحة الاعمال علمنا انها ليست منه كما في قوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات من ذكر او انثى وهو مؤمن مع القطع بان المشروط لا يدخل
في الشرط

في الشرط لامتناع اشتراط الشيء لنفسه فان المشروط يتبعض بتبعض شرطه بكل جزء من اجزائه
فلو دخل المشروط في الشرط يلزم اشتراط الشيء بنفسه هذا بورد وانما يلزم اشتراط الشيء
لنفسه اذا كان الاعمال نفس الايمان وليس الامر كذلك لان الاعمال جزؤه قلنا ما كان العمل
الصالح مشروطا بالايمان الذي هو عبارة عن مجموع التصديق والاقرار والعمل يلزم
ان يكون مشروطا بنفسه لان جزء الشرط شرط ايضا وهذا الجواب ماخوذ من زبدة الافكار
وورد ايضا اثبات الايمان لمن ترك بعض الاعمال كما في قوله تعالى وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا فان اقتتال المؤمنين كبيرة والكف عنها واجب وهو العمل
الصالح فعدم الكف عن الكبيرة ترك الواجب وهو ترك بعض الاعمال على ما مر
من ان الكبيرة لا تخرج العبد المؤمن عن الايمان او في بيانه مع القطع بانه اي الشان
لا تحقق للشيء بدون ركنه فلو كان العمل جزء الايمان وداخلا فيه لزم نفي الايمان
عمن ترك بعض الاعمال لان من آمن ببعض ما يجب الايمان بكله دون بعض
كافر كاليهود والنصارى ولا يخفى ان هذه الوجوه التي ذكرناها من عطف
الاعمال على الايمان وجعلها شرطا لصحتها واثباته لمن ترك بعضها انما تقوم حجة
على من يجعل الطاعات ركنا من حقيقة الايمان بحيث ان تاركها اي الطاعات
لا يكون مؤمنا وان لم يكن كافرا كما هو راي المعتزلة او كافرا كما هو عند
الخوارج وتمسكات الخوارج هي تمسكات المعتزلة الا ان المعتزلة قد اعتبروا
سائر ما اتصف به التارك واثبتوا المنزلة بين المنزلتين والخوارج لا يعتبرون
ذلك هذا بحر آبادي لا تقوم حجة على من ذهب الى انها اي الطاعات ركن من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)